

## تداعيات إقصاء القدوة على المشهد الفلسطيني برمته



الاستحقاق الانتخابي، تحت عنوان التاجيل. بقي القول، إن العيون الآن، تراقب تصرفات حماس حبال استنكاف عباس عن تنفيذ أي من التفاهات التي توصلت إليها الفصائل في القاهرة. فقد صممت على عملية تشكيل محكمة الانتخابات من عناصر محسوبة على عباس، دون أن يكون واحد منها محسوباً على حماس. وصممت على الشرط غير الدستوري لمن يرغبون في الترشح، وهو أن يقدم المترشح استقالته وأن تقبل الاستقالة، بمعنى أن تتحکم إدارة عباس في خارطة القوائم. فإن مضت حماس في هذا الصمت الذي يلامس التواطؤ، سنخسر كثيراً، وسينحصر رهانها على الناخبين الناقلين في الضفة الذين سيأخذ منهم ناصر القدوة وغيره، وذلك سبب إضافي يجعل عباس متفائلاً بطواعية حماس له، عندما يطرح خيار التاجيل. أما بالنسبة إلى القدوة، فقد أصبح الآن طليقا ويحظى بالتعاطف، وهنا يكمن عنصر الرعونة في قرار إقصائه.

800 ألف صوت. وعلى الرغم من هذه المؤشرات المشجعة بالنسبة إلى نيار الإصلاح في حركة فتح، فإن هذا التيار لا يزال يركز على تقديم المساعدات لغزة، وآخر ما قرره إرسال 40 ألف لقا ح ضد كورونا قدمتها دولة الإمارات إلى المنطقة النائية التي يتفشى فيها الوباء. وعندما تعقد المقارنات، يتبدى فشل إدارة عباس في جلب اللقاحات من الدوحة أو سواها، فاضحا. والأكثر - وإن كان الأطراف - أن سلطة عباس عندما حصلت على الفتي لقا ح للضفة، لم تتورع المتفردون من فريق عباس، عن توزيع اللقاحات على بعضهم البعض، في عملية فساد سجلتها منظمات الشفافية وحقوق الإنسان. وكان ذلك السلوك يرمز إلى تدرج أحوال فتح والسلطة، مقابل قوى وأسماء وأعادة طرح خطابا إصلاحيا. وجاء التدبير الفج، بفضل القدوة من حركة فتح واللجنة المركزية، لكي يزيد موقف عباس ضعفا، ويفتح الطريق للتغيير، وهذا الذي جعل عباس يحاول الآن، دون أن يُصرح، التملص من

تجربة غزة نفسها، تؤكد موضوعيا، على أن هذا التقدير خاطئ جدا. ومن المفارقات، أن الجغرافيا نفسها، أي جغرافيا غزة، قد التقت بتقلها على حماس فيها، وجعلتها طرفا ضالعا في تفاهات رعاها الجانب المصري، جوهرها الانزياح إلى السياسة وتقبل فكرة التسوية، ويحضر منطق الاستفراء بالحكم، والاستفادة من تصفير المشكلات المعيشية للسكان، مقابل استمرار الحضور الحزبي لحماس في المشهد الفلسطيني. وهذه نقطة التقاء واقعية، غير متفق عليها، بين القاهرة ورام الله والدوحة. لكن معضلة الأخيرتين، هي تنامي التيار الإصلاح في حركة فتح، وقد أصبح يمثل كتلة انتخابية، إذ يستطيع المنتسبون إلى التيار، وحدهم ودون إضافة المعتاطفين؛ وأهالي المنتسبين، وهدمهم بعشرات الألوف، أن يؤمنوا أكثر من اثني عشر مقعدا، ويضاف إليهم عشرات الوف أخرى تستغرق أكثر من ثلث حجم كتلة التصويت في غزة، التي تُقدر بنحو

وفي الحقيقة، يعتمد عباس على فلسفة خاطئة توافرت كل البراهين على عمقها، وملخصها أو جوهرها، هو الاستمرار في تطوير رسالته إلى الجانب الإسرائيلي بأنه سيظل منحازا للتسوية حتى وهي غائبة، كاجبا لكل الأطروحات التي تدعو إلى إنهاء الوضع الفلسطيني والعودة إلى خطاب التمسك بثوابت العملية السلمية ومرجعياتها. وفي هذا الخيار، ظل يعتقد أن إسرائيل والأوروبيين والأميركيين، سوف يكافؤونه بالدعم السياسي. لكن هؤلاء جميعا، في واقع الأمر، لا يطمحون إلى تسوية مع دكتاتور معزول، لأن هكذا تسوية تكون فاشلة على المستوى الاستراتيجي وفي المدى المنظور. فاحتياجهم الأساس لقيادة فلسطينية تستطيع إقناع شعبها بغوائد العملية السلمية، وهذا شرط لن يثنى لعباس - ولا لهم - من خلال عملية إقصاء متنامية، تزيد من حجم المعارضة والأعداء. فالمسألة برمته منظورة في الإقليم والعالم، من زاوية المعطيات الاجتماعية وحال الديمقراطية المتوازنة مع التهيؤ لعملية سلمية.

في هذا الخضم، بدأت في المشهد الفلسطيني الانتقادات لحركة حماس، التي تماثلت مع إجراء عباس للتحكم في مسار الانتخابات العامة مقابل منحها هوامش مرضية لها بعد إعلان النتائج. وغني عن القول، إن علاقات عباس التاريخية مع قيادة الحكم في قطر جعلت الدوحة نقطة التقاء عباس وحماس، لاسيما عندما أضيف إلى هذا المعطى موضوع محمد دحلان وتنامي التيار الإصلاح في حركة فتح ذي العلاقات الوطيدة مع قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة. فدحلان، في ناظر الدوحة، هو أحد رموز التصدي لحكم الحزبيين "الإخوان" في المنطقة، وبسبب خفة التقديرات القطرية حدثت مبالغة كبيرة على هذا الصعيد، وكان دحلان عندما يغيب عن المشهد الفلسطيني والإقليم، سننتهج الطرق للحكم الإخواني أو كان مثل هذا الحكم، تاليا، سيكون مفيدا على صعيد السلام الاجتماعي في أي بلد.

الشعبي للقائمين على النظام السياسي. وستكون ذريعتيه، في محاولة الحصول على التاجيل، أن حركة فتح ليست جاهزة. وفي هذه الذريعة، هو يعتمد على حرص الدول الإقليمية في المشرق العربي، على إعادة بناء الطيف الوطني الفلسطيني نقض الإسلام الذي لا يزال موجودا في المشهد الفلسطيني بقوة، ويقف حجر عثرة في وجه استراتيجيات الإقليم وتوجهاته، لاسيما بعد أن أصبح تواجد الإسلاميين محدودا ومحاصرا، بحكم عزهم عن صياغة خطاب سياسي يلائم المرحلة، ولو في الحد الأدنى، ناهيك عن كون حضورهم في غزة، بخطابهم الراهن، يُعد سببا في استمرار محنة غزة ذات الانتكاسات السلبية الكثيرة والمتنوعة على الإقليم.

محمود عباس يعتمد على فلسفة خاطئة توافرت كل البراهين على عمقها، وملخصها أو جوهرها هو الاستمرار في تطوير رسالته إلى الجانب الإسرائيلي بأنه سيظل منحازا للتسوية حتى وهي غائبة

كانت مشكلة القدوة، التي رآها عباس جد خطيرة، أن الرجل يمكن أن يستفيد من رمزية ياسر عرفات. فناصر، ابن شقيقة الزعيم الفلسطيني، هو أكثر أعضاء لجنة عباس المركزية، إلماما بالسياسة على المستويين الداخلي والخارجي، وسيكون توصيفه لأمراض حركة فتح في هذه المرحلة، شهادة شاهد من أهلها، وعندما يؤيد أطروحاته قطاع معتبر من الكادر، فإن المشكلة ستكون أكبر. وللاسف ظل عباس، المعروف بعناده وعدم قابليته على تراجع سياساته وأثرها السلبى على حركة فتح والنظام الفلسطيني، مصمما على إقصاء كل ذي اجتهاد. فهو لا يستمع إلا لنفسه ولا يبرعوي.

عبدلح صادق  
كاتب سياسي فلسطيني

تتوالى ردود الفعل الفلسطينية على قرار رئيس السلطة محمود عباس، فصل عضو اللجنة المركزية المنتخب ناصر القدوة من عضوية اللجنة والحركة، دون أي مسوغ نظامي. ونشأ شبه إجماع وطني على إدانة هذا الإقصاء الذي يعكس الحال المزرية التي وصلت إليها حركة فتح، حتى لم تعد تحتل اجتهادا لرجل من قيادتها، يرى أن أحوال هذه الحركة لم تعد تحتل الصمت والاستنكاف عن المبادرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، قبل خوض الانتخابات التشريعية. فلم يكن القدوة يجانب الصواب عندما دعا إلى عملية إصلاح ونهوض عاجلين في حركة فتح، ووقف ممارسات الإقصاء والتفرد واختزال الحركة الكبيرة في شخص رجل واحد، لم يُسجل أي نجاح، بل على العكس فشل في كل مقارباته، وكلما توغل في الفشل، كان يحرض على إحكام قبضته على السلطة، وتضييق حلقة الحاشية، وإصدار مراسيم بقرارات ذات طابع غير دستوري.

وبدا أن الصامتين على تصرفات عباس من أعضاء اللجنة المركزية والكادر يريدون عبور هذه المرحلة، لكي يبقوا على المنصة، بينما تنتهي مرحلة عباس الذي يزحف إلى سن التسعين. لكن التدبير الأخير لإقصاء القدوة كان مرجحا لهم وكاشفا، ما يرجح أن تبدأ بسببه مرحلة من التصدع داخل فتح، قبل أن يجين موعد الانتخابات العامة في الثاني والعشرين من مايو المقبل. وهذا الذي جعل عباس مياولا إلى التاجيل الذي لا يستطيع اتخاذ قرار بشأنه قبل التفاهم مع حماس. وأغلب الظن أن لقاء القاهرة الفصائلي الرزعم، سيناقش مسألة التاجيل وهي موصولة بمواقف إقليمية ودولية، لا بد أن تُرجى من عواصمها الموافقة على هذا الخيار.

رئيس السلطة لم يعد قادرا على مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية لإجراء الانتخابات وتجديد التفويض

## في تمرّد ناصر القدوة على رئيسه!

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي  
مدير النشر  
علي قاسم  
المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

والفكرية التي كانت تميزها، وتثري حياتها السياسية، وغدت الصراعات فيها على مراكز القوى والمكانة. الآن، في الموقف من ردة الفعل العقابية، الخاطئة لناصر القدوة، يمكن طرح مسألتين، الأولى، أيهما أخطر عقد اتفاق أوسلو، الذي يخالف مبادئ فتح ومبادئ المنظمة، أم مجرد تلويع القدوة بخوض الانتخابات في قائمة أخرى، أو تشكيله لمتقنى وطنيا عريضا يقول إنه مجرد ملتقى وأنه بذلك لا يخرج من فتح أو لا يبتشئ عنها؟ يا ترى أين هو الانشاق حقا؟

الثانية، وهي تغيد بالتذكير بإطلاق الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات لقب "كرازاوي فلسطيني" على محمود عباس (سبتمبر 2003) عندما كان رئيسا للحكومة، وفي غمرة حصاره في المقاطعة (مقره في رام الله) إبان الانتفاضة الثانية، حينها كتب أبو مازن لأبي عمار شاكيا من التحريض عليه وتشويه صورته، وهو ما يحصل الآن بالضبط في التعامل مع القدوة؛ ثمة ملاحظة أخيرة هنا يفترض طرحها، وهي أن الانتخابات لا تشغل بطريقة صحيحة وإيجابية في الواقع الفلسطيني، فهي في المرة السابقة (2006) أدت إلى انقسام كيان السلطة، بين فتح وحماس، وبين الضفة وغزة، كما أدت إلى خسارة فتح وانحسار نفوذها في غزة، وتحول الحركتين إلى سلطتين في الضفة وغزة، كل في مجال سيطرته. في حين أن الانتخابات الحالية أفضت أو ستفضي إلى تضعف مكانة فتح، وتصعد وحدها.

وطبعا المشكلة ليست في الانتخابات وإنما في التحول إلى سلطة على حساب التحرر الوطني، وضمور الحركات السياسية، وحرمان الأجيال الجديدة من الشباب من المشاركة أو من أخذ موقعهم الطبيعي في سلم القيادة الفلسطينية، مع بقاء طبقة سياسية في السبعينات والثمانينات، في واقع لم يعد بإمكانهم أن يجيبوا على أسئلته وفي واقع لا يستطيعون فيه إضافة أي شيء.

يستحق التضامن والإسناد والدعم السياسي والأخلاقي. ولعله من المفيد هنا التأكيد على أن هذا التجاذب أو التصدع في فتح ما كان ليحصل لولا عوامل عديدة، أهمها: أولا، انسداد الأفق السياسي لفتح بعد إخفاق خيارها المتمثل بإقامة دولة في الضفة والقطاع، وفشل خيارها التفاوضي.

فتح فقدت روحها كحركة وطنية وكأكثر حركة سياسية فلسطينية تشبه شعبها، إذ غابت عنها المنابر السياسية والفكرية التي كانت تميزها والصراعات فيها على مراكز القوى والمكانة

ثانيا، تحول حركة فتح من حركة تحرر وطني إلى حزب للسلطة، بكل ما للكلمة من معنى، والمشكلة أنها سلطة تحت الاحتلال، بل إنها باتت فوق ذلك بمناخ حزب الرئيس. ثالثا، هيمنة الرئيس أبو مازن على السياسة الفلسطينية، واحتكاره التقرير بكل شاردة وواردة فيها. رابعا، ضعف الحركات السياسية في فتح، ففي خلال 30 عاما عقدت مؤتمرات فقط بعد مؤتمرها الخامس الذي عقد في العام 1988 (تونس)، إذ عقد المؤتمر السادس في بيت لحم بعد 21 عاما (في العام 2009)، في حين عقد المؤتمر السابع في رام الله (2016). خامسا، فقدان فتح روحها كحركة وطنية متنوعة ومتعددة، وكأكثر حركة سياسية فلسطينية تشبه شعبها، إذ غابت عنها المنابر أو التيارات السياسية

وراء الشعب الفلسطيني وأطره الشرعية، إذ لم يعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة له إلا في العام 1996، أي بعد إقامة السلطة بثلاثة أعوام، ولم تعقد فتح مؤتمرا لها إلا في العام 2009، أي بعد 16 عاما على إقامة السلطة. وعلى الحقيقة، فإن أبو مازن لم يكن في تاريخه شخصية مركزية في اللجنة المركزية لفتح، كبير، إذ برز نجمه في المرحلة التوسعية (1982 - 1993)، بعد استنشاء أوجهه وأبوابها، ووفاء خالد الحسن، ولاسيما بعد فتحه الفتح السرية للتفاوض والتي أفضت إلى توقيع اتفاق أوسلو، ومع استنكاف أبو لطف وأبوماهر عن المشاركة في السلطة، وعلمنا أنه تحسب للرجل صراحته ووضوحه في مواقفه السياسية التي لا تتوافق في أحوال كثيرة مع الرأي العام ولا مع متطلبات السياسة الفلسطينية.

أما بخصوص خطوة القدوة، بتمرده على القيادة، وغضبه من الواقع الذي وصلت إليه حركة فتح، بسبب طريقة الرئيس في إدارة المنظمة والسلطة، وفتح، فهي تحسب له خطوة شجاعة، وتستحق التقدير، وقد أسهمت في تحريك المياه الراكدة في الحياة السياسية الفلسطينية إلى جانب مبادرات أخرى، ومن ضمنها محاولة أطراف أخرى زعزعة يقين أبو مازن بخصوص الانتخابات، والتي أهمها ربما تلويع الأسير مروان البرغوثي (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) بتقديم نفسه كمرشح للرئاسة (إن حصلت).

مع ذلك ينبغي ملاحظة أن تلك الخطوة أتت متأخرة، بمقدار 16 سنة على ترؤس أبو مازن للمنظمة والسلطة وفتح، لاسيما أنه لم تُعرف للقدوة، الذي كان طوال 27 عاما ضمن الطبقة السياسية الحاكمة، مواقف معارضة ولم يبرز كصاحب رأي سياسي مختلف، مثلا، ولم يعلم كصاحب تيار في فتح ولا في مؤتمراتها (السادس 2009 أو السابع 2016). أيضا ثمة ملاحظات سياسية وتنظيمية بخصوص خطوته الأخيرة، ليس وقتها الآن، فهو في هذا الوقت

عرفتها حركة فتح في تاريخها، لاسيما باستيعاب المختلف وتقبل الرأي الآخر، ناهيك عن أنه في كل سياساته لا يعبا لا بقواعد وكادرات حركته، ولا بالرأي العام.

وربما يجدر التذكير هنا بأنه في عهد الرئيس محمود عباس حصل الانقسام في الكيان الفلسطيني، وخسرت فتح الانتخابات (2006) كما خسرت قطاع غزة (2007)، وتراجعت مكانتها القيادية مع صعود حركة حماس، وفي عهد تم تهميش المنظمة، وبات الشعب الفلسطيني يفتقد إلى مرجعية قيادية جامعة. وفي الواقع فإن التاريخ سيذكر "مائثر" أبو مازن، ولاسيما مائثرته الكبرى المتمثلة بعقده اتفاق أوسلو (1993) من

عبدلح صادق  
كاتب سياسي فلسطيني

جاء قرار فصل ناصر القدوة من حركة "فتح"، وقد كان برمته عضو لجنة مركزية فيها، متسرعا وبنم عن تعسف وغطرسة ورؤية سياسية ضيقة. وفي الواقع فإن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهو رئيس المنظمة والسلطة وفتح، والذي بات يجمع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية في يديه، أخذ الأمر بصفة شخصية، باعتبار القدوة خارجا عن إرادته، بحيث أنه أطاح بكل الأعراف التي

